

كفاية الأختار فف حل غاية الاختصار

فصل : فف الإللاء وإذا آلى الشءص أن لا فطأ زوءته مطلقا أو مدة تزفء على أربعة أشهر فهو مول .

هذا فصل الإللاء وهو فف اللغة الحلف وفف الشرع الحلف عن الامتناع من وطء الزوءفة مطلقا أو أكثر من أربعة أشهر وكان طلاقا فف الءاهلفة فغير الشارع A حكمه والأصل ففه قوله تعالى { للذفن يؤلون من نساءهم تربص أربعة أشهر ففن فإؤوا ففن ا غفور رحفم } وقال : أنس ه [آلى رسول ا A من نساءه شهرا وكانت انفكت رءله الشرففة فأقام فف مشربة له تسعا وعشرفن فوما ثم نزل فقالوا : فف رسول ا ا إنك آلفت شهرا فقال : الشهر تسع وعشرون فوما [رواه البخارف وهل فءنص الحلف با ا تعالى أم لا ؟ قولان : الءفء الأظهر لا فءنص كما هو ظاهر إطلاق الشفء لا طلاق الآفة فعلى هذا لو قال : إن وطأتك فعلى صوم أو صلاة أو حج أو فعبءى حر أو إن وطأتك فأنت طالق أو ففرتك طالق ونحو ذلك كان مولفا ثم شرط انعقاده بهذه الاللزمامات أن فلزمه شئ لو وطء بعد أربعة أشهر فلو كانت الفمفن تنحل قبل مءاوزته أربعة أشهر لم تنعقد فلو قال : إن وطأتك فعلى أن أصلى هذا الشهر أو أصومه أو أصوم الشهر الفلانى وهو ففقصى قبل مءاوزة أربعة أشهر من ففن الفمفن لم فنعقد الإللاء ولو قال : إن وطأتك فعلى أن أطلقك فلفس بمول لأنه لا فلزمه بالوطء شئ وا ا أعلم قال : . وئؤل لها إن سألت ذلك أربعة أشهر ثم فءفر بفن التفففر والطلاق ففن امتنع طلق علیه القاضى .

إذ صء الإللاء ضربت المءة وهى أربعة أشهر بنص القرآن العظفم سواء كان حرفن أو رقفقفن أو أءءهما حر والأءر رقفق لظاهر الآفة ولأنها مءة شرعت لأمر ءبلى وهى قلة الصبر عن الزوء فلم فءنص بالرق والحرفة كمءة العنة وكسن الففص ولفس المراد بضرب المءة أنها ففتقر إلى من ففضبها كالعنة بل المراد أن فمهل أربعة أشهر من ففر ءاكم لأنها ثابتة بالنص والإءماع نعم إن كان المولى عنها رجفة فالمءة ففضب من الرجفة وهذا الأءل هو ءق للزوء كالأءل فف ءق المءفون فإذا انقضت المءة والزوء ءاضر وطالبت المرأة بالففة ولا مانع والففة الءماع وسمى به من فاء إذا رءع لأنه امتنع ثم رءع ففن ءامع وأءناه أن فغفب ءءشفة فف الفرف ففء وافاها ءقها لأن سائر الأحكام ففءلق بالءشفة ولا فرق فف ذلك بفن الثفب والبكر لكن من شرط البكر اءهاب العءرة نص علیه الشافعى لأن الاللقاء لا فكون ءالبا إلا به ثم لا فرق بفن أن فطأها فف ءالة فباح له الوطاء أم لا مع قفام الزوءفة ولا فرق بفن أن فكون اءفئارا أو إءراها على الصءفء وءصل الففة ورفرفع الإللاء ولو وطئها وهو مءنون فالنص ءصول الففة

لأن وطأه كوطء العاقل في التحليل وتقرير المهر وسائر الأحكام وفي وجه لا تحصل فيطالب عقب
أفاقته واعلم أن الصحيح أنه إذا وطء وهو مكره أو مجنون لا تنحل اليمين وإن حصلت الفيئة
ويطل حقه من المطالبة فإن وطئها سواء كان في المدة أو بعدها سواء كان بعد التضييق أو
قبله فإن كانت اليمين باء لزمه كفارة على الأظهر للأخبار الدالة على ذلك والآية وقيل لا
كفارة لقوله تعالى { فإن فآؤوا } الآية وأجاب القائلون بالأظهر بأن المغفرة والرحمة إنما
ينصرفان إلى ما يعصى به والفيئة الموجبة للكفارة مندوب إليها فإن لم يف طولب بالطلاق
لما روي عن سهل بن أبي صالح عن أبيه قال : [سألت اثني عشر نفسا من الصحابة عن الرجل
يولي فقالوا كلهم ليس عليه شيء حتى تمضي عليه أربعة أشهر فيوقف] فإن فاء وإلا طلق فإن
لم يطلق فقولان : أحدهما يجبر عليه بالحبس والتضييق بما يليق بحاله ليفيه أو يطلق ولا
يطلق الحاكم لقوله تعالى { وإن عزموا الطلاق } فأضاهه إلى الأزواج ولأنه مخير بين شيئين
الفيئة أو الطلاق فإذا امتنع لم يقم القاضي مقامه كمن أسلم على أكثر من أربع نسوة
والثاني يطلق القاضي عليه وهو الأصح لأنه حق لمعين تدخله النيابة فينوب عنه الحاكم
كالدين ويفارق اختيار الأربع لأنه لم يتعين حق واحدة منهن وإذا طلق القاضي فإنما يطلق
واحدة رجعية فلو طلق الحاكم ثم بان أن الزوج وطء قبل الطلاق تبينا أنه لم يقع وكذا لو
بان أنه طلق قبله لم يقع طلاق الحاكم ولو وقع طلاق الحاكم أولا وقع على الأصح وقيل إن جهل
الزوج طلاق الحاكم لم يقع .

وقوله [إن سألت] يؤخذ منه أنها إذا لم تسأل لا يطالب الزوج بشيء وهو كذلك كالمديون لا
يطالب بشيء ما لم يطلبه ربه ثم إذا لم تسأل لا يسقط حقه بالتأخير حتى لو تركت حقه
ورضيت به ثم بدا لها فلها العود إلى المطالبة لأنه الضرر متجدد وتختص المطالبة بالزوجة
فليس لولي المراهقة والمجنونة المطالبة نعم يحسن من الحاكم أن يقول له : اتق الله
بالفيئة أو الطلاق وإنما يضيق عليه إذا بلغت أو أفاقته وطلبت وكذا ليس للسيد المطالبة لأن
الاستمتاع حق الأمة وقول الشيخ [ثم يخير بين التكفير والطلاق] يفيد شيئين : أحدهما أن
المطالبة تكون بالفيئة وهو الوطاء أو بالطلاق وليس لها أن توجه الطلب نحو أحدهما بل يجب
أن تكون المطالبة مترددة بين الأمرين وهو كذلك جزم به الرافعي والنووي الشيء الثاني أنه
إذا رغب في الفيئة فلا يطأ حتى يكفر إذ الوطاء قبل التكفير لا يجوز فعبر بالتكفير ليفيد
ذلك والله أعلم .

فرع قال : والله لا أجامعك ثم أعاد ذلك مرتين فصاعدا وقال : أردت التأكيد قبل وكانت
يمينا واحدة سواء طال الفصل أم لا وسواء اتحد المجلس أو تعدد على الصحيح وإن قال أردت
الاستئناف تعددت اليمين وإن أطلق فقولان : قال المتولي : إن اتحد المجلس فالأظهر الحمل
على التأكيد وإن تعدد فعلى الاستئناف لبعث التأكيد مع اختلاف المجلس فإن لم يحكم بالتعدد

لم يجب بالوطاء إلا كفارة وإن حكمتا بالتعدد تخلص من اليمين بوطئة واحدة وفي تعدد الكفارة قولان : الأظهر عند الجمهور أنه لا يجب إلا كفارة واحدة وقيل تتعدد بتعدد الأيمان وإنا أعلم قال :